وزارة التجارة والصناعة - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٧ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنيا

عن العام المالى ٢٠٠٧

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥٧ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين للغرفة التجارية لمحافظة المنيا ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنيا جلسة ٢٠٠٦/١٢/٣ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٧/٢/٢٦ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنيا عن العام المالى ٢٠٠٧ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ١١٥٦٠٠٠ ج (فقط مليون ومائة وستة وخمسون ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ١١٠١٣٦٥ ج (فقط مليون ومائة وواحد ألف وثلاثمائة وخمسة وستون جنيهًا لا غير) بفائض قدره ٥٤٦٣٥ ج (فقط أربعة وخمسون ألفًا وستمائة وخمسة وثلاثون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرا فى ٢٠٠٧/٢/٢٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

إبراهيم زايد